

معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري

د. لزعر علي
المركز الجامعي سوق أهراس - الجزائر
أ. آيت يحيى سمير*
جامعة باتنة - الجزائر

ملخص: تدرس هذه الورقة وتناقش مسألة تنافسية الاقتصاد الجزائري، بإتباع أفق اقتصادي كلي على المدى المتوسط للفترة (1999-2010)، وذلك بالتركيز على التنافسية-السعر (compétitivité-prix) للتجارة الخارجية الجزائرية، وبالاعتماد على مؤشر يتم استعماله على المستوى الدولي وهو معدل الصرف الفعلي الحقيقي، هدفه السماح بمقارنة تنافسية الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي خاصة وأن بنك الجزائر يكرس جهوده، منذ إتباع الجزائر نظام التعويم الموجه أواخر سنوات 1990، على العمل على استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار كهدف أساسي لسياسة الصرف.

الكلمات المفتاح: معدل الصرف الحقيقي، معدل الصرف الفعلي الحقيقي، التنافسية-السعر، التجارة الخارجية الجزائرية.

تمهيد: منذ أن عرفت الجزائر تحولات عميقة في اقتصادها، بانقلاها من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي بداية سنوات 1990، وهي تسعى جاهدة إلى الرفع من مستوى منتجاتها المحلية التي تشهد موقف تنافسي ضعيف أمام المنتجات الأجنبية، والعمل على إعطائها أكثر تنافسية على المستوى الدولي، بغية التخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات الذي يسيطر على الصادرات الجزائرية منذ عقود طويلة من الزمن، ومحاولة توجيه الاهتمام إلى القطاعات الأخرى خارج المحروقات للرفع من مستواها، خاصة في ظل معاناة الجزائر -منذ الاستقلال- من التبعية الاقتصادية للعالم الغربي، وتتجسد هذه التبعية في ارتفاع الواردات الجزائرية أمام هذه الدول من سنة لأخرى. ولعل أهم مؤشر يتم استعماله على المستوى الدولي لدراسة التنافسية -السعر لأي اقتصاد هو معدل الصرف (الفعلي) الحقيقي الذي يعتبر مؤشر شامل (un indicateur synthétique) للاقتصاد الكلي وهو ما يجعلنا نركز على هذا المؤشر في مناقشة ودراسة مسألة تنافسية الاقتصاد الجزائري خلال للفترة (1999-2010). من خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

هل أثر تطور معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار خلال الفترة 1999-2010 على تنافسية الاقتصاد الجزائري؟

وعليه، نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إنشاء مؤشر معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بالاعتماد على معطيات سنوية (متوسط القيمة) تغطي الفترة 1999-2010، وذلك مقارنة بأربعة عشر دولة شريكة للجزائر. ومعرفة مدى تأثير هذا المؤشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري مقارنة بهؤلاء الشركاء التجاريين المهمين للجزائر.

1- تحديد مؤشر التنافسية

تتمثل تنافسية أية دولة في قدرتها على تصريف وبيع منتجاتها للعالم الخارجي في ظل وجود منافسة دولية. أي العمل على محاربة الواردات ومحاولة تقليصها في السوق المحلية وتعويضها بالسلع المحلية، وفي نفس الوقت مضاعفة قدرة البلد على تصدير سلعه و/أو خدماته في الأسواق الأجنبية¹.

كما يعتمد تحليل تنافسية الاقتصاد لأية دولة على فهم الميكانيزمات التي تؤثر، من خلالها، تغيرات أسعار الصرف على الواردات والصادرات. وإذا خصصنا الاهتمام على التنافسية-السعر (compétition-prix) فإنه يمكن التعبير حينئذ على التنافسية على أنها النسبة بين المستوى العام للأسعار بين الدول معبرا عنها بنفس العملة. وهو ما يستدعي معرفة معدل الصرف الحقيقي كمؤشر للتنافسية في ظل المبادلات الثنائية، ومعدل الصرف الفعلي الحقيقي كمؤشر للتنافسية في ظل المبادلات متعددة الأطراف.

1-1. **معدل الصرف الحقيقي:** إن حدوث تغيير في معدل الصرف الاسمي - الذي يمثل قيمة عملة محلية لدولة ما مقارنة بعملة دولة أخرى- قد لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغيير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلاد موضع الاهتمام. فإذا حدث انخفاض في القيمة الاسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياسا إلى الوضع في

* say082@yahoo.com

دولة أخرى، فإن القدرة التنافسية للدولة المعنية، قد تميل إلى الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في معدل الصرف الاسمي². وهو ما يستدعي استخدام مفهوم معدل الصرف الحقيقي للتوافق مع هذا النوع من المشاكل، ويتم حسابه بالصيغة التالية:

$$TCR = TCN \left(\frac{P^*}{P} \right)$$

TCR : معدل الصرف الحقيقي.

TCN : معدل الصرف الاسمي (عدد الوحدات الوطنية مقابل وحدة أجنبية واحدة).

$(P^*)P$: الرقم القياسي للأسعار المحلية (الأجنبية).

ومعنى ذلك أن معدل الصرف الحقيقي هو عبارة عن معدل الصرف الاسمي مرجحا بمستويات الأسعار النسبية، والذي يعتمد أساسا على نظرية تعادل القوة الشرائية³. لذلك، إذا كان معدل التضخم في الدولة المعنية أسرع من نظيره في دولة أخرى، فينبغي أن يرتفع معدل الصرف الاسمي من أجل تثبيت معدل الصرف الحقيقي. والجدير بالذكر أن الهبوط في TCR يعد ارتفاعا في قيمة العملة (appréciation)، وهذا يقلل من التنافسية الدولية للبلد موضع الاعتبار، بينما الارتفاع في TCR يمثل انخفاض في قيمة العملة (dépréciation) ويؤدي إلى زيادة التنافسية لذلك البلد.

غير أن هذا المؤشر المتمثل في معدل الصرف الحقيقي، يعتمد فقط على المبادلات ثنائية الأطراف (بين البلد المعني وبلد أجنبي واحد)، وهو ما يدفعنا إلى البحث عن مؤشر آخر يدرس تطور معدل الصرف الحقيقي لعملة ما، ليس مقارنة بعملة أجنبية واحدة، وإنما مقارنة بمجموعة (سلة) من عملات أهم الشركاء التجاريين لذلك البلد يسمى بمعدل الصرف الفعلي الحقيقي.

2-1. معدل الصرف الفعلي الحقيقي: يُعرف هذا المؤشر على أنه معدل صرف فعلي اسمي مرجح بالأسعار النسبية بين البلد المعني وأهم شركائه التجاريين. ومعدل الصرف الفعلي الاسمي هو تطور سعر صرف البلد موضع الاعتبار مقابل، ليس عملة أجنبية واحدة وإنما، عملات أهم الشركاء التجاريين لهذا البلد. وأي تغير في سعر صرف عملة هذا البلد مقابل سلة ثابتة من العملات خلال فترة زمنية، لا تعكس القدرة التنافسية لهذا البلد بالشكل الكامل إلا بعد إدخال الرقم القياسي للأسعار النسبية لتكون مؤشرا حقيقيا للتنافسية الدولية للبلد المعني⁴.

2- إنشاء مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري

يعتبر معدل الصرف الفعلي الحقيقي نوع من مؤشرات التنافسية الذي ينطبق وحالة الجزائر، نظرا للتطورات الجوهرية التي عرفها نظام الصرف الجزائري. فقبل سنة 1987 احتلت سياسة الصرف في الجزائر مكانة ثانوية داخل السياسة النقدية وكان سعر الصرف وسيلة لخدمة إستراتيجية التنمية. هذه المقاربة في سياسة الصرف تغيرت جذريا منذ سنة 1987 من أجل إعطاء شكل آخر للتسيير الديناميكي لسعر الصرف يتجاوب والمعطيات الاقتصادية الجديدة. فاتجهت الجزائر خلال سنوات 1990 إلى تحرير نظام صرفها شيئا فشيئا من انزلاق تدريجي ومراقب لسعر الصرف خلال الفترة 1987-1992 إلى تخفيض صريح لقيمة الدينار بـ 40.17% في نيسان/أبريل 1994، ثم واصلت الجزائر في نفس التوجه إلى مرحلة "قابلية تحويل الدينار" (la convertibilité de Dinar) وكذا خلق سوق الصرف البيني الذي يسمح للبنوك التجارية من التصرف بحرية بالعملات الأجنبية المتحصل عليها من قبل زبائنهم وكان ذلك في كانون الثاني/يناير 1996 كما تبنت الجزائر سنة 1997 المادة 08 من أنظمة صندوق النقد الدولي، واعتبر ذلك كأول خطوة حقيقية للتوجه نحو تطبيق نظام صرف عائم يسمى بالتعويم الموجه والذي يستمر بنك الجزائر في تطبيقه لغاية يومنا هذا. إن الهدف من سياسة الصرف في الجزائر بحسب السلطات النقدية هو محاولة الحفاظ على استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في قيمته التوازنية مقابل عملات الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر والمحددة بأساسيات الاقتصاد الوطني و بُغية الرفع من تنافسية المنتجات المحلية أمام منتجات هؤلاء الشركاء. وهو ما يدفعنا إلى محاولة إنشاء هذا المؤشر (معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار) ودراسة مدى تأثيره على تنافسية التجارة الخارجية للجزائر من خلال استقراره على المدى المتوسط.

سوف يتم الاعتماد في منهج الحساب على تحديد مؤشر التنافسية على أساس ترجيح معدلات الصرف الاسمية للدول الشريكة وعلى أساس الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك IPC لهذه الدول وعلى أساس أيضا وزنها النسبي في المبادلات التجارية مع الجزائر. ولكن قبل ذلك نجد من الضرورة بمكان توضيح هيكل التجارة الخارجية للجزائر وتوزيعها الجغرافي.

2-1. الهيكل والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية : ويكون تفصيل ذلك من خلال ما يلي :

أ- **هيكل التجارة الخارجية الجزائرية :** يقع هيكل الصادرات الجزائرية تحت هيمنة قطاع المحروقات حيث تمثل نسبة هذا القطاع ما يزيد عن 96% من إجمالي قيمة السلع المصدرة خلال العقد الأول من القرن الحالي وظلت الصادرات من المنتجات الأخرى بعيدة عن المأمول ولا تمثل إلا قيما هامشية من مجموع الصادرات. أما بالنسبة للواردات فتتقسم أساسا إلى أربعة مكونات أساسية تتمثل في السلع الغذائية، التجهيزات الصناعية والزراعية، السلع التجهيزية وأيضا المواد الاستهلاكية غير الغذائية (انظر الجدول 1 من الملحق).

شهدت الصادرات الجزائرية خلال الفترة المبحوثة تزايدا ملحوظا ومستمرًا بلغ ما يقارب 80 مليار دولار سنة 2008 وهو ما لم تحققه الجزائر منذ الاستقلال، ويعود السبب في ذلك إلى الأرقام التاريخية التي وصلت إليها أسعار البترول في الأسواق العالمية خلال السداسي الأول من نفس السنة. هذه الطفرة البترولية قابلها في الجهة الأخرى تزايد مستمر في الواردات الجزائرية التي لم تتوقف من الاتجاه في المنحى التصاعدي حتى في عز الأزمة المالية التي شهدتها العالم سنة 2008، وذلك كان نتيجة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأت الجزائر تطبيقه بداية الألفية الثالثة والذي كان يحتاج أموال ضخمة خاصة فيما يتعلق بالسلع التجهيزية من أجل تطوير البنية التحتية للجزائر وتحقيق التنمية المرجوة من قبل السلطات. أما ما يخص الميزان التجاري الجزائري فقد شهد هو أيضا فائض مستمر ذو اتجاه متصاعد باستثناء سنة 2009 التي كان فيها الميزان التجاري موجب لكن بقيمة ضعيفة نتيجة الأثر السلبي للصدمة الخارجية - الأزمة العالمية- والتي تجلت في الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات، وذلك بالموازاة مع دخول الاقتصادات المتقدمة مرحلة الركود وهو ما يؤكد مرة أخرى تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

ب- **التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية :** تتم المبادلات التجارية الجزائرية في المقام الأول مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ويأتي الاتحاد الأوروبي في المقدمة بنسبة تقارب 50% من مجموع المبادلات الخارجية للجزائر، وذلك كون أن فرنسا هي الممول الأول للجزائر منذ عقود لأسباب تاريخية من جهة وجغرافية من جهة أخرى، بنسب تتراوح على العموم بين 22% و 24% بالإضافة إلى إيطاليا التي تعتبر الزبون الثاني للجزائر بعد الولايات المتحدة الأمريكية لعقود أيضا، وذلك بنسب تتراوح بين 15% إلى 20%. وفيما يلي تفصيل التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية للجزائر سنة 2010:

- يمثل الاتحاد الأوروبي 50% من مجموع التجارة الخارجية للجزائر تتقدمهم كل من فرنسا، إيطاليا وأيضا اسبانيا بما يعادل 32% من مجموع المبادلات الإجمالية.
- أما بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي خارج الاتحاد الأوروبي فتأتي في المرتبة الثانية من حيث الصادرات والثالثة من حيث الواردات تنصدها كل من الولايات المتحدة الأمريكية ثم تركيا بنسب 24.24% و 4.74% على التوالي بالنسبة للصادرات و 5.16% و 3.74% بالنسبة للواردات.
- أما آسيا فتتقدمها كل من الصين، كوريا الجنوبية واليابان بنسب 10.97%، 4.88% و 3.73% على الترتيب بالنسبة للواردات أما الصادرات نحو هذه الدول فهي ضعيفة تقدر بـ 2.06% للصين و 2.03% لكوريا الجنوبية.

2-2. المراحل المتبعة في إنشاء معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري: سيتم تبني إنشاء مؤشر معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار من خلال إتباع ثلاث مراحل أساسية .

- أ- **المرحلة الأولى: اختيار أهم الشركاء التجاريين الداخليين في إنشاء المؤشر**
قبل الخوض في كيفية اختيار الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر، سوف يتم اختيار سنة 1999 كسنة أساس خلال الفترة المدروسة وهي 1999-2010⁶، ويكمن هذا الاختيار في سببين نجدهما أساسيين:
- تعتبر سنة 1999، السنة التي تم فيها إطلاق عملة اليورو، وبالتالي يمكن دمج جميع العملات الأوروبية التي تنتمي للاتحاد النقدي في عملة واحدة مما يسهل علينا الحساب والتحليل؛
- كما تعتبر سنة 1999 أيضا، السنة التي بدأت تشهد فيها التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر تحسنا ملحوظا وإعادة التوازن في جميع المتغيرات الكلية - عكس الفترة التي سبقتها 1994-1998 والتي طبقت فيها الجزائر برنامج التعديل الهيكلي الذي كان مفروضا من طرف صندوق النقد الدولي-، وبالتالي سوف يتميز هذا البحث عن بقية البحوث الأخرى في تقييم معدل الصرف في الجزائر وأثره على التنافسية خلال فترة الفائض التجاري وليس، كما هي الحالة المعهودة، دراسة أثر معدل الصرف على التنافسية في حالة عجز الميزان التجاري.

أما ما يخص اختيار الشركاء التجاريين الذين يشكلون هذا المؤشر، فقد تم تقليص عددهم إلى الزبائن العشر الأوائل للجزائر (من جهة الصادرات)، والممولين العشر الأوائل للجزائر (من جهة الواردات) لسنة الأساس، ويكون بذلك العدد الإجمالي للشركاء التجاريين للجزائر هو 14 دولة تمثل ما قيمته 82% من المبادلات التجارية مع الجزائر لسنة الأساس 1999⁷. وهذه الدول هي: فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا التي تمثل الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا اليابان، كندا، أما الدول النامية فهي ممثلة في: تركيا، الصين، كوريا الجنوبية، البرازيل. وقد تم اختيار الشركاء العشر الأوائل سواء للواردات أم الصادرات لسببين:

- تمثل واردات هذه الدول مع الجزائر ما يقارب 72.3% من مجموع الواردات، كما تمثل صادرات الجزائر لهذه الدول ما يناهز 89.2%، وبالتالي فإن معدل المبادلات التجارية مع هذه الدول تمثل تقريبا 82.35% من مجموع المبادلات التجارية الخارجية للجزائر، وهي نسبة مقبولة إحصائيا؛
- تم تجاهل عدد من الدول (الشركاء) وبالتالي تجاهل عملاتهم ذات الترتيبات الضعيفة التي ليس لها أي معنى - أثر- إحصائي على النتائج، وذلك أنه من الشائع عمليا، العمل فقط بعدد محدود من العملات التي تمثل نسبة كبيرة من مجموع الترتيبات وتجاهل عدد من العملات الأخرى ذات التأثير الضعيف على السلة.

ب- المرحلة الثانية : اختيار العملات المحددة للسلة وتحديد ترجيحاتها

بعد اختيار أهم الشركاء التجاريين للجزائر، يمكن تقليص عدد العملات الصعبة الداخلة في إنشاء المؤشر إلى خمس عملات أساسية:

- ✓ عملة اليورو : وتحتوي على جميع دول الاتحاد النقدي الأوروبي أضفنا إليها تركيا؛
- ✓ عملة الدولار : وتحتوي على الولايات المتحدة الأمريكية أضفنا إليها البرازيل؛
- ✓ عملة الجنيه الإسترليني : وتحتوي على بريطانيا العظمى؛
- ✓ عملة الين الياباني : وتحتوي على اليابان أضفنا إليها كل من الصين وكوريا الجنوبية؛
- ✓ عملة الدولار الكندي : وتحتوي على كندا.

أما بالنسبة لترجيحات هذه العملات التي تمثل سلة العملات المشاركة في إنشاء معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري فقد تم الحصول على النتائج التالية⁸:

- تمثل منطقة اليورو ما يعادل 70% من مجموع التجارة الخارجية للجزائر.
- تمثل منطقة الدولار الأمريكي 19.55%.
- تمثل منطقة الجنيه الإسترليني 1.2%.
- تمثل منطقة الين الياباني 5%.
- أما منطقة الدولار الكندي فتتمثل 4.25%.

من المهم التذكير أن التجارة الخارجية للجزائر تتركز بصفة أساسية مع عدد مهم من دول الاتحاد الأوروبي (ما يعادل 70% سنة 1999)، ولعل أهم تفسير لهذه التبعية الأوروبية هو العلاقات التجارية التاريخية منذ القدم بين الجزائر وأوروبا التي تم تدعيمها خلال السنوات الأخيرة من خلال إقامة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي انخرطت فيه الجزائر بشكل رسمي في سبتمبر 2005. لتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بما يقارب خمس المبادلات التجارية الجزائرية، ثم المنطقة الآسيوية فكندا وبريطانيا بنسب ضعيفة⁹.

ج- المرحلة الثالثة : حساب معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار

كما تم الإشارة إليه سابقا، فإن المؤشر الذي يقيس تنافسية الاقتصاد الجزائري أمام أهم الشركاء التجاريين يتمثل في معدل الصرف الفعلي الحقيقي الذي يتم حسابه كمتوسط هندسي لأسعار الصرف الحقيقية الثنائية ويكون وفق المعادلة الآتية :

$$TCERdz = \prod_{i=1}^n \left\{ N_{i/dz} \frac{P_i}{P_{dz}} \right\}^{oi}$$

حيث $N_{i/dz}$: هو الرقم القياسي لأسعار الصرف الاسمية الثنائية بين عملة الدولة الشريكة i والدينار الجزائري dz (عدد وحدات الدينار الجزائري مقابل وحدة واحدة من عملة الدولة الشريكة i).
 $TCERdz$: يمثل معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري.

: $\prod_{i=1}^n$ يمثل المتوسط الهندسي.

P_i : هو الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للدولة الشريكة i .

P_{dz} : هو الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للجزائر.

ω_i : هو معدل الترجيح النسبي للدولة i حيث: $\sum_{i=1}^n \omega_i = 1$

n : عدد الدول الشريكة وهي 5 مناطق.

كما ينقسم $TCER$ إلى عنصرين أساسيين: معدل الصرف الفعلي الاسمي $TCEN$ (المتوسط الهندسي لأسعار الصرف الاسمية الثنائية) والرقم القياسي لأسعار النسبية الفعلية $IPRE$ (المتوسط الهندسي للأسعار النسبية) أي أن:

$$TCERdz = TCENdz \times IPREdz$$

حيث:

$$TCENdz = \prod_{i=1}^n \left\{ N_{i/dz} \right\}^{\omega_i}$$

و

$$IPREdz = \prod_{i=1}^n \left\{ \frac{P_i}{P_{dz}} \right\}^{\omega_i}$$

لقد تمت الدراسة خلال الفترة الزمنية (1999-2010) والمعطيات التي تم الاعتماد عليها كانت سنوية (متوسط القيمة) لأسعار صرف العملات الخمس أما الدينار الجزائري ونفس الأمر ينطبق على الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك للجزائر والدول الشريكة. وبعد أن توفرت لدينا جميع المعطيات وبالاعتماد على الترتيبات السابقة يمكن عندئذ الحصول على نتائج تطور معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري وفق الجدول (02) من الملحق. باعتبار أن $TCER$ هو المتوسط الهندسي لمعدلات الصرف الحقيقية الثنائية، فإن ذلك يعني أن القيمة الحقيقية للدينار يمكن أن ترتفع أمام بعض العملات فتفقد الجزائر تنافسيتها أمام دول هذه العملات، وتتنخفض أمام البعض الآخر فتزداد تنافسية الجزائر أمام هذه الدول الأخرى، والجدول (03) من الملحق يظهر تطور معدلات الصرف الحقيقية الثنائية للدينار أمام عملات أهم الشركاء التجاريين. وعليه فإن ديناميكية معدل الصرف الفعلي الحقيقي تكمن حسب هذه الحالة، في تجميع هذه الآثار المتضادة في مؤشر واحد، وتفسيره أسباب تطوره بحسب معدلات الصرف الحقيقية الثنائية كل على حدة وهو ما سوف يعطي للتحليل أكثر دقة.

ما ينبغي التذكير به قبل التحليل، أن أي ارتفاع (انخفاض) في $TCERdz$ يمثل انخفاض (ارتفاع) حقيقي لقيمة الدينار أمام عملات الشركاء التجاريين، والعكس صحيح.

3- تحليل أثر تطور $TCERdz$ على تنافسية الاقتصاد الجزائري

حسب الشكل (01) من الملحق، يمكن تقسيم $TCERdz$ إلى ثلاثة مراحل أساسية:

3-1. **مرحلة الانخفاض النسبي للقيمة الحقيقية للدينار 1999-2001**: عرف الدينار انخفاض في قيمته الحقيقية أمام عملات الشركاء التجاريين بـ 5.3% سنة 2000 ثم 3.86% سنة 2001 وكان ذلك نتيجة الانخفاض الشديد للقيمة الحقيقية للدينار أمام الدولار بـ 19.8% مع استقرار قيمته أمام اليورو. هذا الانخفاض الحقيقي لقيمة الدينار وافقه انخفاض بسيط لـ $TCENdz$ خلال سنتي 2000، 2001 في حدود 2% نتيجة الانخفاض الاسمي لقيمة الدينار، خلال نفس الفترة، أمام الدولار بـ 16% وأمام الين الياباني، الجنيه الاسترليني والدولار الكندي بـ 8.7%، 7.5% و 11.3% على الترتيب مقابل ارتفاع قيمة الدينار أمام اليورو بـ 2.5%.

وبالعودة إلى معطيات التجارة الخارجية الجزائرية في العنصر الثاني من البحث، ولمعرفة أثر تطور معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، خلال هذه المرحلة، على سلوك التجارة الخارجية فقد عرف رصيد الميزان التجاري ارتفاع كبير

سنة 2000 قدر بـ 273% بانتقاله من 3.44 مليار دولار سنة 1999 إلى 12.86 مليار دولار سنة 2000 ليعود إلى الانخفاض بـ 28.51% سنة 2001 (9.19 مليار دولار) (انظر الجدول (01) من الملحق).

ويمكن تفسير ذلك بالارتفاع الكبير للصادرات، خاصة منها قطاع المحروقات الذي انتقل من 12 مليار دولار سنة 1999 إلى 21.42 مليار سنة 2000 ليستقر في حدود 18.48 مليار سنة 2001. وكان ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البرنت في الأسواق الدولية من 17.91 دولار/برميل سنة 1999 (متوسط سنوي) إلى 28.6 دولار/برميل سنة 2000 لينخفض سنة 2001 بقيمة تقدر بـ 24.8 دولار/برميل.

لكن ما تجدر الإشارة إليه أن صادرات قطاع المحروقات لا تتعلق بتنافسية-السعر لاقتصاد البلاد، ذلك أن المحروقات الجزائرية تخضع لمنطق الأوبك من حيث الحصص الإنتاجية، أما السعر فينتحدد في الأسواق العالمية. وما يهمنا أكثر هو الصادرات خارج قطاع المحروقات التي تبقى محتشمة ودون المستوى المأمول، وذلك بالرغم من ارتفاعها بـ 55.77% سنة 2001 مقارنة بسنة 1999 إلا أنها تبقى لا تتجاوز عتبة واحد مليار دولار. وهو ما يعني توجه الطلب الجزائري إلى المنتجات الأجنبية التي انعكست في زيادة قيمة الواردات بـ 10.22% سنة 2001 مقارنة بسنة 1999. وعليه فبالرغم من الانخفاض الحقيقي لقيمة الدينار خلال نفس الفترة إلا أنه لم يستطع كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية ممثلة في الواردات.

2-3. مرحلة الانخفاض الجارف للقيمة الحقيقية للدينار 2002-2003 : واصلت القيمة الحقيقية للدينار الجزائري انخفاضها أمام سلة عملات الشركاء التجاريين، لكن هذه المرة كان بشكل كبير بلغ على الإجمال 21.37% سنة 2003 مقارنة بسنة الأساس (1999)، أي انخفاض قيمة الدينار عما يزيد خمس قيمته الحقيقية. وهو نفس السلوك الذي سلكه TCENdz نتيجة استقرار الأسعار النسبية (الفروقات في التضخم) خلال هذه الفترة. ويعود سبب هذا الانخفاض الشديد لقيمة الدينار بالمقام الأول إلى :

- الانزلاق الكبير الذي شهده الدينار أمام اليورو وانخفاضه الحقيقي (الاسمي) أمام هذه العملة سنة 2003 بـ 23.8% (23.25%) مقارنة بسنة الأساس، والذي أثر بدوره بشكل كبير على TCER نظرا للترجيح الكبير لليورو في التجارة الخارجية للجزائر.

- انخفاض قيمة الدينار الحقيقية (الاسمية) أمام الدولار سنة 2003 بـ 18% (16.22%)، وأمام كل من الجنية الإسترليني، الين والدولار الكندي بـ 12.8%، 2.28% و 25.21% على الترتيب (بالقيمة الحقيقية).

هذا الانخفاض الهائل في قيمة الدينار الحقيقية، لم يوافقه الارتفاع المرجو في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات التي انخفضت من 734 مليون دولار سنة 2002 إلى 673 مليون سنة 2003 لتبقى بذلك لا تتجاوز عتبة 3% من مجموع الصادرات، وبالتالي ضعف تنافسيتها على المستوى الدولي، لتواصل الجزائر تفضيلها للمنتجات الأجنبية بتزايد قيمة الواردات التي ارتفعت بـ 33.16% سنة 2003 مقارنة بسنة الأساس وبلغت ما قيمته 13.53 مليار دولار.

3-3. مرحلة استقرار TCERdz كهدف لسياسة الصرف 2004-2010 : منذ أن بدأت الجزائر تعمل بنظام التعويم الموجه سنة 1996، تم توجيه جميع اهتمامات سياسة الصرف إلى العمل على استقرار TCERdz على المدى المتوسط والطويل، وهو ما بدأ يتحقق - حسب هذه الدراسة- قبل حتى هذه السنة وكان ذلك منذ منتصف سنة 2003 وبداية سنة 2004¹⁰ (انظر الشكل (01)). ومن الزاوية العملية فإن تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف بين البنوك يكون بغية السهر على عدم تأثير حركات معدل الصرف الاسمي على التوازن طويل الأجل لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي والذي يمنح في الواقع رؤية واضحة في الأجل الطويل في مجال القرارات الإستراتيجية للاستثمار كما يسمح أيضا للمتعاملين الاقتصاديين بإرساء دائم لتنافسيتهم الخارجية، غير أن ذلك لم يمنع من ظهور فجوة وتباعد كبيرين بين مساري كل من TCERdz و TCENdz بسبب الانزلاق الحاد للدينار وانخفاض قيمته الاسمية أمام العملات الأساسية¹¹، لتبلغ هذه الفجوة حدتها سنة 2009. بالموازاة مع ذلك كان هناك انزلاق مستمر في معدل IPREDz بسبب تزايد فروقات التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين وعدم تحكم بنك الجزائر في معدل التضخم خلال هذه السنوات حين وصل إلى أعلى مستوى له سنة 2009 ليلبلغ 5.7%.

إن الدولة التي تعرف فوائض قوية في ميزانها التجاري - والحال هكذا بالنسبة للجزائر التي عرفت فوائض مستمرة ومتزايدة في ميزانها التجاري خلال هذه المرحلة- عادة ما تكون عملتها محل اتهام بأنها عملة مقيمة بأقل من قيمتها¹². لكن الحكم على كذا نتيجة، بالنسبة للجزائر، لا يكون بهذه البساطة، خاصة إذا ذكرنا أن الجزائر هي دولة أحادية التصدير.

فبالرغم من استقرار TCER خلال الفترة 2003-2010 (باستثناء سنة 2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر في ظل محيط دولي كان يتميز بعدم اليقين فيما يخص الآفاق المستقبلية للدول الشريكة)، فإن الصادرات خارج المحروقات لم تغير من سلوكها وبقيت دائما تمثل مستوى متدني لا يوافق وتطلعات السلطة الجزائرية،

والذي لم يتجاوز خلال جميع سنوات هذه الفترة، والحال هكذا، نسبة 03% من مجموع الصادرات وبقيت تنافسية الجزائر قابضة في مكانها.

ولعل ما يدعم ذلك هو أنه، وبالرغم من تحقيق الجزائر لمستويات نمو مقبولة خلال السنوات الأخيرة إلا أن صادرات المحروقات تبقى ذات مستوى مرتفع نسبة إلى الدخل المحلي الإجمالي الخام PIB وهو ما يجعل دائما الاقتصاد الجزائري مرتبط اسمه بقطاع المحروقات. وهو ما يوضحه الجدول (04) من الملحق.

وعلى العكس من ذلك، فقد عرفت الواردات مستويات تاريخية لم تشهدها من قبل، وهو ما يطرح أكثر من تساؤل حول حقيقة واقع التنافسية في الجزائر. فالمنحى التصاعدي لواردات السلع، تبقى الظاهرة التي تميز الميزان التجاري الجزائري، الذي عرف سنة 2004 ارتفاعا كبيرا يقدر بـ35.27% مقارنة بسنة 2003. ليستقر هذا المستوى نسبيا سنتي 2005 و2006 ثم عاود الارتفاع من جديد سنة 2007 بـ28.78% مقارنة بسنة 2006. لتستمر الواردات مسارها التصاعدي سنة 2008 لتصل إلى قمة تاريخية تقدر بـ39.47 مليار دولار (42.88% مقارنة بـ2007) لتعاود الاستقرار عند هذا المستوى سنة 2009 مع ارتفاع طفيف سنة 2010، وذلك في عز الأزمة المالية العالمية، التي تعتبر صدمة خارجية للجزائر.

يعود تفسير الزيادة المستمرة لقيمة الواردات خلال الفترة السابقة إلى عاملين أساسيين:

- من حيث الحجم: توسع الجزائر في حجم الواردات لغرض تطبيق مخططات برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي شرعت فيه الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة (2001-2004)، ثم تبعه البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وأخيرا برنامج تدعيم الموارد البشرية (2010-2014). حيث أدت جميع هذه البرامج إلى إتباع سياسة مالية توسعية خاصة ارتفاع الطلب على التجهيزات الصناعية والسلع التجهيزية المرتبطة بزيادة الاستثمارات العمومية الموجهة لبناء البنية التحتية للجزائر وتحسينها (برنامج مليون سكن، برنامج الطريق السيار شرق- غرب...);

- من حيث السعر: فارتفاع قيمة اليورو الكبير أمام الدولار خاصة سنة 2004 (نتيجة حرب العراق) وأيضا سنة 2008 (نتيجة الأزمة المالية العالمية) والتي وصلت فيها قيمة اليورو إلى أرقام تاريخية أمام الدولار، كان له الأثر البالغ في تضخيم القيمة الاسمية للواردات الجزائرية المقيمة بالدولار.

على الإجمال، فإن المستوى الضعيف والهامشي الذي يميز الصادرات خارج قطاع المحروقات والمستوى الاستثنائي المرتفع جدا لواردات السلع الذي لا يتماشى بالتوازي مع استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، ما هو إلا انعكاس لواقع التنافسية الضعيفة للاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي.

خلاصة : من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

- لم تستطع سياسة الصرف تحفيز المنتجات المحلية للتصدير وتحويل الطلب الداخلي على المنتجات المحلية مكان المنتجات الأجنبية، وبقيت الصادرات خارج قطاع المحروقات تحت مستوى التطلعات، وذلك بالرغم من انخفاض القيمة الحقيقية للدينار بـ20% سنة 2003 أمام العملات الرئيسية مقارنة بسنة الأساس ثم استقرارها عند هذا المستوى إلى غاية 2010.

- لم تكن أبدا سياسة الصرف هي سبب فائض الميزان التجاري في الجزائر وفي نفس الوقت ليست هي سبب عدم تحفيز الصادرات خارج قطاع المحروقات. وهذا لسبب بسيط أن الجزائر دولة أحادية التصدير.

- لا يمكن الحكم على سياسة الصرف المتبعة من خلال هذه الدراسة على أنها سيئة، ذلك أن إعطاء نفس جديد للتنافسية لا يمكن التحكم فيه بأداة واحدة فقط (معدل الصرف)، وإنما تحتاج إلى تضافر الجهود، ووضع إستراتيجية طويلة المدى للرفع من مستوى إنتاجية منتجاتنا وبالتالي فرض وجودها في السوق الدولية. فواقع التنافسية الخارجية للجزائر هو أعمق بكثير من أن يتأثر بمعدل الصرف الفعلي الحقيقي فقط. فالضعف الهيكلي للصادرات خارج قطاع المحروقات مقارنة بإجمالي الصادرات راجع فعلا، إلى ضعف تنافسية الصادرات للاقتصاد الوطني، ولكن راجع أيضا -وهو الأساس- إلى ضعف ديناميكية النشاط الاقتصادي في المحيط الإنتاجي خارج المحروقات.

وفي ضوء ما توصلنا إليه من نتائج ولأجل تحسين تنافسية التجارة الخارجية للجزائر فإننا نقترح التوصيات التالية:

- ينبغي على السلطات النقدية في الجزائر مواصلة سياسة استهداف استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار كأداة فعالة لتنافسية الاقتصاد.

- إن الرفع من الصادرات خارج قطاع المحروقات ولأجل تنويع مصادر النمو والإيرادات بالعملات الصعبة، ينبغي أن تأخذ أهمية أكبر مما هي عليه الآن من طرف أعلى سلطة في البلاد، والإيمان بأن الثروة البترولية هي ثروة

زائلة ولا مناص من تعويضها إلا من خلال إيجاد البدائل لهذه الثروة كتحفيز المستثمرين المحليين، محاربة الفساد بأنواعه، محاربة البيروقراطية، تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،..... إلخ

- باعتبار الجزائر تمر خلال السنوات الأخيرة بفترة مالية مريحة نتيجة الطفرة البترولية التي تشهدها هذه السنوات والتي تجلت نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار البترول في الأسواق الدولية، فإن ما يجزم به العاقل أن للجزائر فرصة ذهبية ممكن أنها لا تتكرر للإقلاع بقطاع خارج المحروقات خاصة في ظل توفرها على احتياطات صرف أجنبية ضخمة فاقت 160 مليار دولار.

- العمل على مواصلة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي كسياسة للإقلاع بالإنتاج المحلي وتدعيمه، من أجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال تحسين جودة المنتوجات المحلية وتنويعها وهو المسلك الوحيد الذي يسمح للجزائر من تحقيق الامتياز عند اندماجه في المبادلات الإقليمية (منظمة التجارة الحرة العربية 2009، الشراكة مع الاتحاد الأوروبي 2005) والدولية (من خلال المساعي الحثيثة والمفاوضات الماراطونية التي تقوم بها الجزائر من أجل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية).

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : هيكل الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (1999-2010) (بالمليون دولار)

السنة	هيكل الصادرات (FOB)					هيكل الواردات (CAF)					رصيد الميزان التجاري	
	قطاع المحروقات	النسبة %	خارج قطاع المحروقات	النسبة %	المجموع	السلع الغذائية	التجهيزات الصناعية	السلع التجهيزية	المواد الاستهلاكية	المجموع	القيمة	نسبة التغير %
1999	12041	96.66	416	3.34	12457	2453	3045	2183	1337	9018	3439	/
2000	21419	97.22	612	2.78	22031	2415	2212	2943	1603	9173	12858	273.89
2001	18484	96.61	648	3.39	19132	2395	2489	3363	1693	9940	9192	-28.51
2002	18091	96.10	734	3.90	18825	2740	3043	4254	1272	12009	6816	-25.85
2003	23939	97.27	673	2.73	24612	2678	3660	4656	2540	13534	11078	62.53
2004	31302	97.57	781	2.43	32083	3597	4602	6441	3668	18308	13775	24.35
2005	45094	98.03	907	1.97	46001	3587	5051	7702	4017	20357	25644	86.16
2006	53429	97.83	1184	2.17	54613	3800	6021	7685	3950	21456	33157	29.30
2007	58831	97.79	1332	2.21	60163	4954	8754	8680	5243	27631	32532	-1.88
2008	77361	97.56	1937	2.44	79298	7813	12002	13267	6397	39479	39819	22.40
2009	44128	97.64	1066	2.36	45194	5863	11914	15372	6145	39294	5900	-85.18
2010	55527	97.33	1526	2.67	57053	6058	12462	16117	5836	40473	16580	181.02

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية للمديرية العامة للجمارك "وزارة المالية".

<http://www.douane.gov.dz> ; < <http://www.ons.dz> >

<<http://www.bank-banque-canada.ca>> ; < <http://epp.eurostat.ec.europa.eu> >

الجدول (2) : تطور معدل الصرف الفعلي (الاسمي والحققي) والأسعار النسبية للجزائر (بالنسبة المنوية)

base1999

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
TCERdz	100	105.3	103.86	110.81	121.37	119.62	120.8	121.04	121.31	119.58	123.2	120.22
TCENdz	100	102.28	101.97	109.24	121.13	122.26	123.76	123.61	126	125.25	134.56	134.4
IPREdz	100	102.9	101.7	101.5	100.1	97.74	98.12	98.6	97.05	96.26	91.53	89.43

المصدر : حسابات الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر، بنك كندا و EUROSTAT .

< <http://www.ons.dz> > ; <<http://www.bank-banque-canada.ca>>

< <http://epp.eurostat.ec.europa.eu> > ; <<http://www.bank-of-algeria.dz>>

الجدول (3) : معدلات الصرف الحقيقية الثنائية للدينار الجزائري أمام عملات الشركاء التجاريين. 1999=100

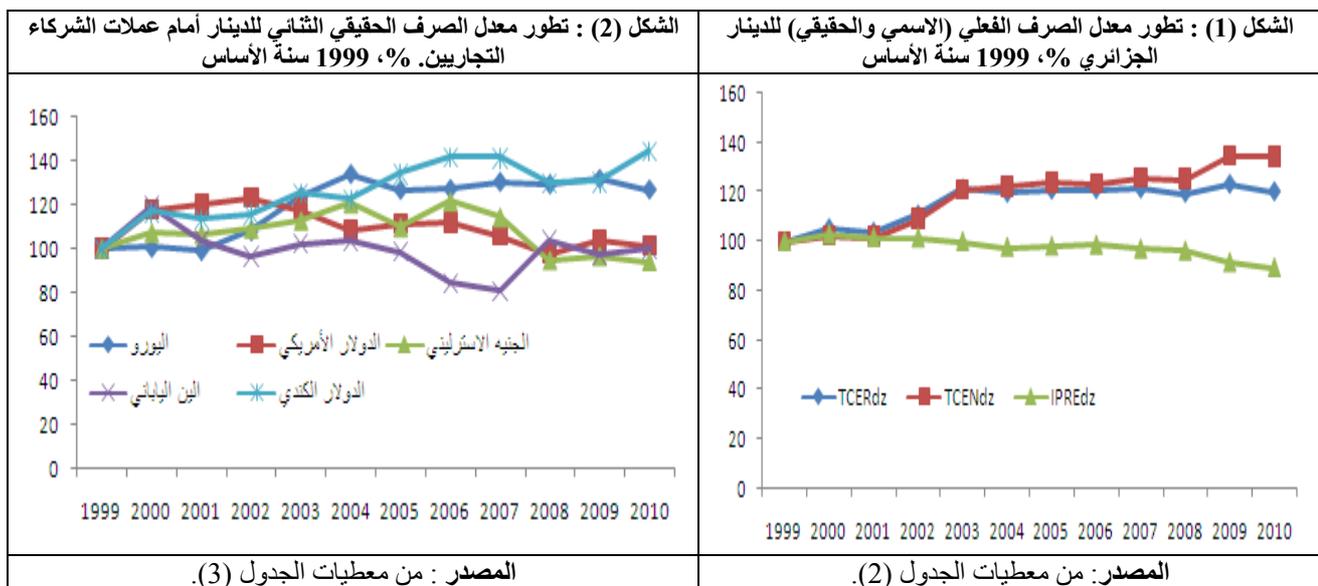
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
126.81	131.61	129.17	130.22	127.03	126.6	133.75	123.79	108.08	99.17	100.55	100	اليورو
101.53	103.73	97.83	105.7	111.89	111.44	108.72	117.98	122.94	119.81	117.58	100	الدولار الأمريكي
94.02	96.4	94.5	114.41	121.71	109.77	120.91	112.82	109.13	106.55	107.27	100	الجنه الاسترليني
100.15	97.07	104.1	81.04	84.5	98.65	103.53	102.27	96.7	104.16	119.34	100	الين الياباني
144.55	130.57	130.09	141.38	142.12	134.13	122.51	125.2	115.86	113.86	116.84	100	الدولار الكندي

المصدر : حسابات الباحثين بالاعتماد على نفس مصادر الجدول (2).

الجدول (4) : تطور الدخل المحلي الإجمالي الخام للجزائر (بالمليار دينار جزائري)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنة
12049.5	10034.3	11090	9366.6	8514.8	7498.6	6127.5	5266.8	4541.9	4235.6	4098.8	3248.2	PIB (بالأسعار الجارية)
3.3	2.4	2.4	3.0	2.0	5.1	5.2	6.9	4.7	3.3	26.2	14.8	معدل النمو الحقيقي %
34.7	31.0	45.1	43.7	45.6	44.7	37.9	35.5	32.5	34.1	39.4	27.4	المحروقات/PIB %

Source : Office National des Statistiques : Commissariat Général de la planification et de la prospective.



الإحالات والمراجع :

¹ Fabian CANDAU [et al], « Taux de change réel et compétitivité de l'économie réunionnaise », document de travail de la série CERDI, Nov 2010. disponible sur site : < www.cerdi.org/uploads/ed/2010/2010.29.pdf>

² سى بول هالوود، رونالد ماك دونالد، " النقود والتمويل الدولي"، (تعريب محمود حسن حسني)، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 55.

³ هناك العديد من تعريفات معدل الصرف الحقيقي والتي على أساسها يمكن تمييز نوعين من معدل الصرف الحقيقي: الأول يعتمد على نظرية تعادل القوة الشرائية وهدفه قياس التنافسية الخارجية للدولة المعنية، والنوع الثاني هدفه قياس التنافسية الداخلية للدولة،

والتي تمثل النسبة بين السلع القابلة للاتجار دولياً والسلع غير القابلة للاتجار دولياً (ارجع إلى Aukrust 1977, Swan 1960, Salter 1957). وما يهمنا في دراستنا هذه هو النوع الأول.

⁴ محمود حميدات، " مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 87.

⁵ حيث بلغت أسعار البترول أكثر من 145 دولار/برميل خلال الأسبوع الثاني من شهر جويلية 2008، لتسقط خلال السادس الثاني إلى نقطة أدنى من 35 دولار/برميل نهاية ديسمبر من نفس السنة نتيجة الأزمة المالية العالمية.

⁶ على خلاف بنك الجزائر الذي اختار سنة 1995 كسنة أساس في تحديد معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار.

⁷ خلافا لبنك الجزائر الذي اختار 15 دولة تمثل ما قيمته 88% من المبادلات التجارية للجزائر لسنة 1995 كسنة أساس.

⁸ من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للديوان الوطني للإحصائيات، 1999. <http://www.ons.dz>.

⁹ مع العلم أن ترجيحات العملات التي يعتمد عليها بنك الجزائر في استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي لا يتم الإعلان عنها.

¹⁰ وهي نفس النتيجة التي وصلت إليها دراسة قام بها بنك الجزائر مؤخرا، وأيده عليها صندوق النقد الدولي في دراسة أخرى خاصة به.

¹¹ حيث وصل الانخفاض الاسمي للدينار أمام اليورو والدولار الكندي سنة 2009 نسبة تقارب 42.7% وانخفاضه أمام الين الياباني بنسبة 34.8% وأمام كل من الدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني بنسبة 9%.

¹² ولعل أهم مثال على ذلك حاليا، على المستوى الدولي، هي حالة الصين التي تعاني ضغوطات كبيرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الرفع من قيمة عملتها اليوان، والتي أصبحت من خلالها الصين محل اتهام بإتباع سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل الرفع من تنافسية اقتصادها خاصة أمام الاقتصاد الأمريكي، مع التذكير أن المنتوجات الصينية تغزو حاليا الأسواق الأمريكية نتيجة هذه السياسة.